

## النحو وكتب البلاغة

### كتاب "بديع القرآن" لابن أبي الإصبع (654هـ) نموذجاً

عبد الحميد عثمان زرموح

كلية الآداب، جامعة مصراتة، ليبيا [abdulhamidzarmouh@gmail.com](mailto:abdulhamidzarmouh@gmail.com)

#### الملخص

يهدف هذا البحث إلى إثبات العلاقة بين النحو والبلاغة، وأن البلاغيين أفادوا كثيراً من الأحكام النحوية باستخدامها في شرح دروسهم البلاغية، ولتحقيق هذا الهدف جعلت أحد أشهر الكتب البلاغية القديمة مصدراً رئيساً للدراسة، وهو "بديع القرآن" لمؤلفه ابن أبي الإصبع العدواني المصري أحد علماء القرن السابع الهجري، حيث درست أوابه كلها واستخرجت منها مسائل نحوية ذكرها المصنف لشرح ما جاء في كتاب الله مما اصطاح البلاغيون على تسميتها (محسّنات بديعية)، نسبة إلى علم البديع أحد العلوم البلاغية، ثم رجعت إلى عدد من المراجع للاستزادة مما قاله العلماء بشأنها.

وفي نهاية البحث توصلت إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً/ العلاقة بين كتاب الله القرآن الكريم وبين البلاغة قوية ومتينة جداً، وما الذي ذكرته في هذا العمل إلا قطرة من بحر، وكتاب (بديع القرآن) نال حظوة كبيرة لدى الباحثين والدارسين، فهو عمل بديع.

ثانياً/ علم النحو في خدمة كتاب الله والعلوم الشرعية واللغوية، وما هذا الربط العجيب في (بديع القرآن) بين كتاب الله وعلم البلاغة بواسطة علم النحو إلا شاهد صدق على هذه الأصرة القوية.

ثالثاً/ أدعو الباحثين في الدراسات العليا بمرحلتها العالية والدقيقة إلى بذل المزيد من الجهد بحثاً عن الكنوز المخبوءة في كتب علمائنا الأولين، وأمل أن يتسع مجال البحث أفضاً وعمودياً ليشمل كل كتب البلاغة.

والله وليّ التوفيق

استلمت الورقة بتاريخ  
2022 / 4 / 10  
وقبلت بتاريخ:  
2022 / 5 / 1  
ونشرت بتاريخ:  
2022/05/28

**الكلمات المفتاحية:**  
تذكر هنا أهم الكلمات المفتاحية (النحو، البلاغة، ابن أبي الإصبع، بديع القرآن)

#### المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

أما بعد، فمنذ زمن ليس بالقصير كانت تلح عليّ فكرة علمية، وهي البحث في العلاقة بين النحو والبلاغة، على غرار أطروحة أ. د. إبراهيم عبد الله رفيده -رحمه الله- في (الدكتوراه) وهي "النحو وكتب التفسير"، فأردت الآن البدء في تنفيذ هذه الفكرة، ولكن هذا العمل كبير، يصلح أن يكون رسالة (ماجستير)، بل أطروحة (دكتوراه)، وهو ما أشرت به على كثير من أبنائي وبناتي في الدراسات العليا بمرحلتها؛ لذلك رأيت أن أدرسه في كتاب بلاغي يظهر فيه الاهتمام بالجانب النحوي، وهو -كما في العنوان- "بديع القرآن" لابن أبي الإصبع العدواني، من علماء القرن الهجري السابع.

وقسمت العمل إلى مبحثين: الأول تمهيدي، عرّفت فيه بالمؤلف وكتابه، والثاني دراسة تطبيقية، وجعلته في ستة مطالب، درست فيها اثني عشر باباً من كتاب (بديع القرآن)، تتباين قلة وكثرة وفقاً لما عثرت عليه في الكتاب من مسائل نحوية.

## المبحث الأول: التمهيد

## أولاً/ التعريف بالمؤلف:

هو أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد الواحد البغدادي ثم المصري العدواني، عُرف بابن أبي الإصبع (595-654هـ/1198-1256م)<sup>(1)</sup>، عاش في عشرين: العصر الأيوبي وصدر العصر المملوكي، ولم يشارك في أحداثهما السياسية التي اتسمت بانتشار الفوضى والحروب، بل عكف على تحصيل العلم ثم تعليمه وكتابته، فكان مؤلفاً وأديباً وعالمياً وشاعراً، قرض الشعر في الأغراض الآتية: الوصف والغزل والمدح والزهد والهجاء<sup>(2)</sup>، قال عنه السيوطي (911هـ): "أحد الشعراء المُجيدِين، وصاحب التصانيف المفيدة في الأدب"<sup>(3)</sup>.

وقال عنه العمري (749هـ): "وأما مصر فلم يقع إلينا من أهلها إلا واحد، وواحد كالألف، وهو الزكي عبد العظيم بن عبد الواحد بن ظافر، المعروف بابن أبي الإصبع، جدّ حتى انقاد له الحظّ، وسهر حتى رق عليه قلب الليل الفظّ، طالما تمحى ليل بإدراكه، وتنحّى سهيل فوقه في أشراكه، مر على قطائع الكواكب فساق قلائصها، وسام في طرائد الليل قنائصها، وكان بمصر وله مثل مقطعاتها، ونظير مصبغات ربيعها ومصبغاتها، قطع شعرٍ هي السحر الحلال، والبارد العذب لا ماء النيل الزلال، وعليه تخرّج جماعة المتأخرين من الأدباء"<sup>(4)</sup>.

وقال محقق الكتاب: "ونقده لم يقف عند الشعراء بل كان يوجهه كذلك إلى المفسرين ويحاجهم وينازعهم الرأي ويدحض الحجة بالحجة"<sup>(5)</sup>.

من آثاره العلمية: تحرير التحبير في بديع الشعر والنثر، بديع القرآن، الخواطر السوانح في أسرار الفواتح، البرهان في إعجاز القرآن، صحاح المدائح، الكافّة في تأويل «تلك عشرة كاملة»، الأمثال، المختارات، الميزان في الترجيح بين كلام قدامة وخصومه، الشافية في علم القافية، وصية إلى الكُتّاب والشعراء<sup>(6)</sup>.

## ثانياً/ التعريف بالكتاب:

(بديع القرآن) هو اختصار لكتابه الذي قبله (تحرير التحبير)، "التزم في فهم كلمة (البديع) مذهب من سبقه من العلماء بأن أطلقها على جميع الأنواع الطريفة التي دخلت فيما بعد في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)"<sup>(7)</sup>.

ودرس فيه "ما في القرآن الكريم من شواهد المعاني والبيان والبديع مختلطة"<sup>(8)</sup>، "ودراسته إياه لم تقف عند جمعه، بل تعدته إلى نقد تلك الأنواع وتغيير تسمية ما لم يعجبه تسميته، أو ما لم يجد اسمه يطابق مسماه"<sup>(9)</sup>، حيث تكلم عن مئة باب وازداد تسعة<sup>(10)</sup>، وترك فيه اثنين وعشرين نوعاً مما في (تحرير التحبير)، وعلّل ذلك بأنه لم يجد لها أمثلة قرآنية<sup>(11)</sup>.

1) ينظر في ترجمته وذكر مؤلفاته: بديع القرآن (مقدمة المحقق 57-96)، فوات الوفيات 363/2، النجوم الزاهرة 37/7، الإتيان في علوم القرآن 33/1، 34، حسن المحاضرة 567/1، الأعلام 30/4.

2) ينظر: مقدمة المحقق 88-96.

3) حسن المحاضرة 567/1.

4) مسالك الأبصار 386/7.

5) مقدمة المحقق 75.

6) ينظر: الهامش (1) من هذه الصفحة.

7) مقدمة المحقق 31.

8) السابق 33.

9) السابق 71.

10) السابق 78-87.

11) ينظر: تحرير التحبير 138/1، 221، 222، 299/2، 302، 305، 308، 314، 316، 321، 323، 339، 372/3، 383، 393، 400، 439، 441، 503، 550/4، 579، 611.

وذكر المحقق أن السبب في تركها "أنها لا تتفق وموضوعه"، ثم أوضح عبارته بقوله: "كل هذه الأنواع لا تليق بالقرآن الذي جاء منزهاً عن الفحش، ودستوراً للأخلاق، وناشراً للفضيلة، موضحاً ومبيناً لا مغلقاً، تعالى الله وكلامه عن هذه الأنواع علواً كبيراً، وإنما توجد هذه الأنواع في كلام البشر لا في كلام خالقهم<sup>(1)</sup>.

أقول: لا تعارض بين السببين، بل يمكن جمعهما معاً.

وأضاف في (بديع القرآن) سبعة أنواع بديعية على (تحرير التعبير) ظهرت له بعد مزيد من البحث والدراسة<sup>(2)</sup>، وذكر في هذا الكتاب أنواعاً بديعية نسب اكتشافها لنفسه، ولكن المحقق نص على أن ثلاثة عشر منها ليست من اكتشافه بل ذُكرت قبله<sup>(3)</sup>، أي أن ثلاثة أنواع مما زادها في (بديع القرآن) على (تحرير التعبير) لم تسلم له، بل أكد المحقق أنه سبق إليها<sup>(4)</sup>.

(1) مقدمة محقق تحرير التعبير ص60.

(2) ينظر: بديع القرآن 123، 154، 226، 238، 305، 313، 321.

(3) ينظر: السابق 233، 238، 242، 251، 283، 285، 292، 300، 305، 306، 321، 323، 343.

(4) ينظر: السابق 238، 305، 321.

## المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

تشتمل هذه الدراسة التطبيقية على ستة مطالب هي:

### المطلب الأول: الإعراب والمعنى:

#### - باب المواردية:

عرّف المواردية بقوله: "وهي أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه فيه بسببه، فيعد ما يتخلص به من ذلك الإنكار، إن فطن بنفسه له من غير منبه عليه من خارج، أو يرتجل التخلص إن جبه بالرد".<sup>(1)</sup>

ومثّل المؤلف لهذه المواردية بمثالين: أولهما من كلام العرب، والثاني من إحدى القراءات القرآنية فقال: "وألطف مواردية وقعت في كلام مواردية عتبان الحروري حيث قال:

فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَانَ مَرَوَانُ وَابْنُهُ \*\*\* وَعَمْرُو وَمَنْكُمُ هَاشِمٌ وَحَبِيبُ

فَمَنَا الْحَصِينُ وَالْبُطَيْنُ وَقَعَبٌ \*\*\* وَمَنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبُ

فإنه لما بلغ شعره هشاماً وظفر به قال له: أنت القائل: ومنا أمير المؤمنين شبيب؟ فقال في النفس: لم أقل كذا، وإنما قلت: ومنا أمير المؤمنين شبيب، فتخلص بفتحة الراء بعد ضمها".<sup>(2)</sup>

وقال ابن خلكان (681هـ): "وهذا الجواب في نهاية الحسن، فإنه إذا كان (أمير) مرفوعاً كان مبتدأً، فيكون شبيب أمير المؤمنين، وإذا كان منصوباً فقد حُذِفَ منه حرف النداء، ومعناه: يا أمير المؤمنين منا شبيب، فلا يكون شبيب أمير المؤمنين، بل يكون منهم".<sup>(3)</sup>

وقال المؤلف: "وقد جاء في الكتاب العزيز من ذلك قوله -تعالى- حكاية عن أكبر ولد يعقوب -عليه السلام-: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ﴾<sup>(4)</sup>، فإن بعض العلماء قرأ هذا الحرف: ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ﴾ -يفعل ما لم يسم فاعله- توخياً للصدق؛ فإن يوسف -عليه السلام- سَرَقَ ولم يَسْرِقْ".<sup>(5)</sup>

أقول: إن المراد بالابن في هذه الآية هو بنيامين شقيق يوسف، وليس يوسف نفسه -عليهما السلام-، والدليل قبل الآية المذكورة وهو قوله -سبحانه-: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾<sup>(6)</sup>، ولعل المؤلف ذهب به ذهنه إلى قول الله -تعالى-: ﴿قَالُوا إِنَّ يَسْرُقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبَيِّدْهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾.<sup>(7)</sup>

قال أبو حيان (745هـ): "وقرأ أحمد بن جبير الأنطاكي وابن أبي شريح عن الكسائي والوليد ابن حسان عن يعقوب وغيرهم (فقد سَرَقَ) بالتشديد مبنياً للمفعول، بمعنى نُسِبَ إلى السرقة، بمعنى جعل سارقاً ولم يكن كذلك".<sup>(8)</sup>

(1) بديع القرآن 94.

(2) السابق 95.

(3) وفيات الأعيان 456/2، وينظر: المحاسن والأضداد 85، 86، المحاسن والمساوي 128، 129، البداية والنهاية 27/9.

(4) يوسف 81.

(5) بديع القرآن 94، 95.

(6) يوسف 76.

(7) يوسف 77.

(8) تفسير البحر المحيط 329/5، وينظر: خزائن ابن حجة 249/1، أنوار الربيع 146/1، 147، وفيه كثير من كلام المؤلف.

## - باب الاتساع:

هو "أن يأتي المتكلم بكلام يتسع التأويل فيه، بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني، فيتسع الرواة في تأويله على مقدار عقولهم".<sup>(1)</sup>

وذكر المؤلف أنه جاء في كتاب الله في الحروف المقطعة النورانية وفي غيرها، ثم قال عن هذه الفواتح: "واختلفوا في إعراب ما يأتي فيه الإعراب منها، فبعضهم يرى فيه الحكاية كما رأى ذلك في (صاد)، (قاف) و(نون)، فإن هذه الأسماء محكية ليس إلا، وبعضهم يرى الإعراب في المجموع خاصة، وينشد قول شريح بن أوفى العبسي قاتل محمد بن طلحة السجاد:

يُنَاشِدُنِي حَامِمٌ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ \* فَهَلَّا تَلَا حَامِمٌ قَبْلَ التَّقْدَمِ".<sup>(2)</sup>

وقال ابن عاشور (1393هـ): "قد تُعامل جملة الحروف الواقعة في تلك الفاتحة معاملة كلمة واحدة، فيجري عليها من الإعراب ما هو لنظائر تلك الصيغة من الأسماء فلا يُصَرَّف (حاميم)".<sup>(3)</sup>

وقال الزمخشري (538هـ): "وهي في ذلك على ضربين: أحدهما: ما لا يتأتى فيه إعراب، نحو ﴿كهيعص﴾ و﴿المر﴾، والثاني: ما يتأتى فيه الإعراب، وهو إما أن يكون اسماً فرداً ك﴿ص﴾ و﴿ق﴾ و﴿ن﴾، أو أسماء عدة مجموعها على زنة مفرد ك﴿حم﴾ و﴿طس﴾ و﴿يس﴾، فإنها موازنة لـ(قائيل) و(هابيل)... فالنوع الأول محكيّ ليس إلا، وأما النوع الثاني فسائغ فيه الأمران: الإعراب والحكاية".<sup>(4)</sup>

وذكر محمد رشيد رضا (1354هـ) أن أواخر الحروف المقطعة ساكنة "لأنها غير داخلية في تركيب الكلام... إن عدم إعرابها يرجح أن حكمة افتتاح بعض السور المخصوصة بها للتنبيه إلى ما يأتي بعدها مباشرة".<sup>(5)</sup>

قال ابن عطية (542هـ): "والوقف على هذه الحروف على السكون لنقصانها، إلا إذا أخبرت عنها أو عطفتها فإنك تعربها، وموضع ﴿الم﴾ من الإعراب رفعٌ على أنه خبر ابتداء مضمر، أو على أنه ابتداء، أو نصب بإضمار فعل، أو خفض بالقسم".<sup>(6)</sup>

وذكر درويش (1403هـ) أن ﴿الم﴾ كلمة أريد لفظها دون معناها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه الم.<sup>(4)</sup>

## - باب الإيضاح:

عرّفه المؤلف فقال: "وهو أن يذكر المتكلم كلاماً في ظاهره لبس، ثم يوضحه في بقية كلامه"<sup>(5)</sup>، وفي الهامش: "هو إبراز المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام ثم الإيضاح، لتمكين المعنى في النفس تمكيناً زائداً تحصل به لذة العلم؛ لأن الشيء إذا عُلِمَ من وجه دون وجه تشوّفت النفس إلى العلم بالمجهول، فتحصل لها بسبب العلم لذة لسبب حرمانها من الباقي".<sup>(6)</sup>

ذكر المؤلف المسألة عند كلامه على قول الله سبحانه:- ﴿وَمُخْرَجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(7)</sup> فقال: "وأنتى في هذه الجملة باسم الفاعل لأنه خبر مبتدأ مستأنف تقديره: وهو مُخْرَجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ؛ ليأتي نظم الجملة الثانية على ما

(1) بديع القرآن 173، وينظر: العمدة 93/2، الطراز 50/3 باسم التوسيع، "ويقال له: التوسيع"، خزانه ابن حجة 403/2، أنوار الربيع 448/1.

(2) بديع القرآن 173.

(3) التحرير والتنوير 217/1، وينظر: الاستيعاب 1372/3، اللسان 1006/12 (حمم)، التاج 25، 26/32 (حمم).

(4) الكشاف 129/1.

(5) تفسير المنار 122/1.

(6) المحرر الوجيز 83/1.

(7) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه 38/1.

(8) بديع القرآن 259.

(6) السابق نفسه، وينظر: خزانه ابن حجة 383/2، أنوار الربيع 443/1، 444.

(7) الأنعام 95.

أتى عليه نظم الجملة الأولى، حيث قال -عز وجل-: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾<sup>(1)</sup>، فجاء خبر (إن) اسماً، فكذا أوجبت البلاغة أن يأتي خبر المبتدأ في الجملة الثانية اسماً<sup>(2)</sup>.

أقول: سبق له الكلام على هذه الآية فقال: "لم يأت في القرآن كله ﴿وَمُخْرَجُ الْمَيْتِ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(3)</sup> إلا في هذا الموضع من الأنعام"<sup>(4)</sup>، وقارن بينها وبين آية: ﴿وَتُخْرَجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(5)</sup>، وأيتي ﴿وَتُخْرَجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(6)</sup>، وقال في نهاية تحليلاته: "فمجيء اسم الفاعل في آية الأنعام ملائم لما جاورها من أسماء الفاعلين، وبقيّة الآيات صيغة الفعل فيها ملائم لما جاورها من صيغ الأفعال"<sup>(7)</sup>.

ومضى في كلامه على آية الأنعام فنذكر أن اسم الفاعل المضاف "يدل على المضى، والفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال دون المضى"<sup>(8)</sup>، وخلص إلى أن الإتيان بصيغة اسم الفاعل أبلغ من الإتيان بصيغة الفعل "لما يدل عليه اسم الفاعل من المضى المطلق الدالّ على العدم، فإن مجيء ذلك على ما جاء عليه يُستفاد منه قَدَم القدرة، ويلزم من قَدَمها قَدَم الموصوف بها"<sup>(9)</sup>.

والواجب أن ننظر إلى الأسلوب القرآني على أنه وحدة واحدة، ونفيد من كلام المؤلف عن دلالة الفعل واسم الفاعل، وهذا يعني أن الأسلوب القرآني جمع بين الصيغتين، فعبر باسم الفاعل في آية الأنعام فأفاد الدلالة على قَدَم الموصوف بها وهو الله -سبحانه-، وعبر بالفعل في آيات آل عمران ويونس والروم فأفاد الدلالة على الحال والاستقبال، فأفاد كمال قدرته ودوامها.

#### المطلب الثاني: التنكير:

##### - باب الإيجاز:

ذكر المؤلف أن الإيجاز عنده قسمان: قسم حقيقي باقٍ على هذه التسمية، وهو "دلالة الألفاظ القليلة على المعاني الكثيرة، بألفاظ الحقيقة الصريحة"<sup>(10)</sup>، وقسم مجازي وضعوا لكل نوع منه اسماً يخصه، "فكل مجاز إيجاز، ولا ينعكس"<sup>(11)</sup>.

والإيجاز "هو أداء المقصود بأقل من عبارات متعارف الأوساط... ناقص عنه وافٍ"، والوصف الأخير "احتراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى"<sup>(12)</sup>.

وذكر السكاكي (626هـ) أنه أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارة المتعارف، وهو قسمان: إيجاز قصير وإيجاز حذف<sup>(13)</sup>.

- 1) الأنعام 96.
- 2) بديع القرآن 269.
- 3) الأنعام 95.
- 4) بديع القرآن 266.
- 5) آل عمران 27.
- 6) يونس 31 والروم 19.
- 7) بديع القرآن 267.
- 8) السابق نفسه.
- 9) السابق 267، 268.
- 10) بديع القرآن 185، وينظر: البيان والتبيين 96/1، العمدة 250/1، بديع ابن منقذ 154، والباب فيه: التضييق والتوسيع والمساواة، مفتاح العلوم 277، المثل السائر 255/2.
- 11) بديع القرآن 180.
- 12) الإيضاح 139.
- 13) ينظر: مفتاح العلوم 277، أنوار الربيع 490/1.

فأما إيجاز القصر فـ"لا حذف فيه، مع أن معناه كثير يزيد على لفظه"<sup>(1)</sup>، ومثّل له بقوله -تعالى-: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(2)</sup>، وقال: "وكان الناس يضربون المثل بقولهم: (القتل أنفى للقتل) استحساناً له، فلما جاءت الآية تركوا ذلك"<sup>(3)</sup>.

ثم أضاف فائدة لتكثير الحياة فقال: "واعلم أن في هذا التكثير فائدة أخرى لطيفة، وهي أن الإنسان إذا علم أنه إذا قُتل قُتل ارتدع عن القتل، فسلم صاحبه، فصارت حياة هذا الموهوم قتلته في المستقبل مستفادة بالقصاص، وصار كأنه حي في باقي عمره به؛ ولذلك وجب التكثير وامتنع التعريف، من جهة أن التعريف يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها، وليس الأمر كذلك"<sup>(4)</sup>.

وذكر مثلاً آخر هو قوله -سبحانه-: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾<sup>(5)</sup>، وقال: "وفائدة التكثير أن الحريص لا بد وأن يكون حياً، وحرصه لا يكون على الحياة الماضية والراهنة، فإنهما حاصلتان، بل على الحياة المستقبلية، ولما لم يكن الحرص متعلقاً بالحياة على الإطلاق -بل على الحياة في بعض الأحوال- وجب التكثير... ولما دخل الخصوص في هذه القضية وجب أن يقال "حياة" ولا يقال (الحياة)، كما قال -سبحانه-: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾<sup>(6)</sup>، ولم يقل (فيه الشفاء) حين لم يكن شفاء لجميع الناس"<sup>(7)</sup>.

وأوضح الزمخشري (538هـ) أنها "الحياة الحاصلة بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل؛ لأنه إذا همّ بالقتل فعلم أنه يُقتص منه فارتدع منه سلم صاحبه من القود، فكان القصاص سبب حياة نفسين"<sup>(8)</sup>، وقال أبو حيان (745هـ): "وكانوا قد دُمُوا بأنهم أشد الناس حرصاً على حياة ولو ساعة واحدة"<sup>(9)</sup>، وقال ابن عاشر (1393هـ): "والتكثير في "حياة" للتعظيم بقريظة المقام، أي: في القصاص حياة لكم، أي: لنفوسكم؛ فإن فيه ارتداع الناس عن قتل النفوس"<sup>(10)</sup>، وفي موضع آخر: "ونكر الحياة قصداً للتويع، أي: كيفما كانت تلك الحياة"<sup>(11)</sup>.

### المطلب الثالث: الضمير:

#### - باب جمع المختلفة والمؤتلفة:

عرّفه المؤلف فقال: أن يريد المتكلم التسوية بين ممدوحين فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما، ثم يروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص مدح الآخر، فيأتي لأجل ذلك الترجيح بمعان تخالف معاني التسوية"<sup>(12)</sup>.

قال ابن حجة (837هـ): "ذكر المؤلفون فيه أقوالاً كثيرة غير سديدة، ومثّلوه بأمتلة غير مطابقة، ولم يحرره ويطابقه بالأمتلة الصحيحة اللائقة غير الشيخ زكي الدين بن أبي الإصبع"<sup>(13)</sup>.

وعرض المؤلف مثلاً له من القرآن الكريم قوله -تعالى-: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾<sup>(14)</sup>، ثم ذكر أن "النكته التي من أجلها جمع الضمير الذي كان من حقه أن

(1) بديع القرآن 143، وينظر: الطراز 176/3، خزاعة ابن حجة 274/2.

(2) البقرة 179.

(3) بديع القرآن 192.

(4) السابق 194، 195.

(5) البقرة 95.

(6) النحل 69.

(7) بديع القرآن 195، وينظر: دلائل الإعجاز 288، 289.

(8) الكشاف 373/1.

(9) تفسير البحر المحيط 481/1.

(10) التحرير والتوير 144/2.

(11) السابق 617/2.

(12) بديع القرآن 127، وينظر: كتاب الصناعتين 401.

(13) خزاعة ابن حجة 405/2.

(14) الأنبياء 77.

يكون مثني هي الإشارة إلى أن هذا الحكم مثنى يجب الاقتداء به؛ لأنه عين الحق، ونفس العدل، وكيف لا يكون كذلك وقد أخبر سبحانه- أنه له شاهد، أي هو مراعى بعينه -عز وجل-<sup>(1)</sup>.

ثم أردف رأياً آخر فقال: "ويجوز أن يكون جمع الضمير الذي أضيف إليه الحكم من أجل أن الحكم يستلزم حاكماً ومحكوماً له ومحكوماً عليه، فجمع الضمير لأجل ذلك"<sup>(2)</sup>.

ذكر الفخر الرازي (604هـ) أن هذه الآية احتج بها من يرى أن أقل الجمع اثنان، وردَّ على ذلك بـ"أن الحكم كما يضاف إلى الحاكم فقد يضاف إلى المحكوم له، فإذا أضيف إلى المتحاكمين كان المجموع أكثر من الاثنين"<sup>(3)</sup>، ووجدت هذا عند القرطبي (671هـ) -أيضاً-<sup>(4)</sup>.

وقد لا حظت أن الرازي ذكر مع الحاكم المحكوم له، بينما ذكر القرطبي الحاكمين والمحكوم عليه، وذكر أبو حيان (745هـ) الحاكمين والمحكوم لهما وعليهما<sup>(5)</sup>، وذكر أبو السعود (982هـ) الحاكمين والمتحاكمين إليهما<sup>(6)</sup>، وسمّى الطبري (310هـ) داود وسليمان -عليهما السلام- و"القوم الذين حكم بينهم"<sup>(7)</sup>، ونقل ابن كثير (774هـ) عن الحسن البصري (110هـ) قوله: "فأثنى الله على سليمان ولم يذم داود"<sup>(8)</sup>.

ومعلوم من النص القرآني أن القضية كانت لجماعة بدلالة معنى الجمع في لفظ "القوم"، على افتراض أن الحاكم كان واحداً وهو سليمان -عليه السلام- كما يفهم من قول الطبري: "حَكَمَ".

#### المطلب الرابع: المفعول به:

##### - باب التهذيب:

ذكر أنه ثلاثة أقسام، وعرف القسم الثالث باختصار فقال: "وعلى الجملة إن هذا القسم عبارة عن تجنب عيوب النظم"<sup>(9)</sup>، وأوضح أن من تلك العيوب التي تجنبها الأسلوب القرآني عيب (سوء الجوار) فقال: "وأما القسم الذي جاء فيه النظم موصوفاً بحسن الجوار فقوله تعالى:- ﴿لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾<sup>(10)</sup>، فإن نظم هذه الآية عدل فيه عن الترتيب إلى حسن الجوار... فإنها لو جاء نظمها على الترتيب بحيث يقال: لئن بسطت يدك إلي لتقتلني، كما قال في آخرها: ﴿ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك﴾ يحصل فيها العيب المسمى سوء الجوار الموجب للتركيب ثقلاً يعسر النطق به بعض العسر، فعدل عن الترتيب لأجل ذلك إلى حسن الجوار"<sup>(11)</sup>.

ومنهم من سماه التهذيب والترتيب<sup>(12)</sup>، ومنهم من سماه التهذيب والتأديب، وقال عنه: "ليس له شاهد يخصه وإن كان من مستحسنات البديع؛ لأنه وصفت يعم كل كلام مهذب محرر"<sup>(13)</sup>.

ثم كشف عن سبب سوء الجوار فقال: "وإنما كان سوء الجوار يحصل من الترتيب لتوالي ثلاثة أحرف متقاربات المخرج، وهي الطاء والتاء والياء عند قوله: "لئن بسطت إلي يدك"، وإذ جاء النظم على ما جاء عليه

- (1) بديع القرآن 129، 130.
- (2) السابق 130.
- (3) تفسير الفخر الرازي 195/22.
- (4) ينظر: تفسير القرطبي 234/14.
- (5) ينظر: تفسير البحر المحيط 307/6.
- (6) ينظر: تفسير أبي السعود 717/3.
- (7) تفسير الطبري 321/16.
- (8) تفسير ابن كثير 422/9.
- (9) بديع القرآن 158.
- (10) المائدة 30.
- (11) بديع القرآن 160.
- (12) ينظر: بديع ابن منقذ 295.
- (13) أنوار الربيع 388/1، وينظر: خزنة ابن حجة 31/2.

أمن هذا المحذور، ولما كان هذا المحذور معدوماً في ترتيب نظم عجز الآية أتى نظم العجز على الترتيب، فقدم فيه المفعول الذي تعدى الفعل إليه بنفسه على المفعول الذي تعدى إليه بالحرف فقال: "ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك". (1)

قلت: إذا اجتمع مفعولان - أحدهما مباشر عمل فيه الفعل نفسه، والآخر غير مباشر عمل فيه حرف الجر - فالأصل في ترتيبهما هو تقديم المباشر على غير المباشر، ولكن يُخالف هذا الأصل إذا خيف الوقوع في سوء الجوار، وهو - كما فسره - توالي الطاء والتاء والياء، وسبب هذا السوء في الجوار هو عسر النطق بهذه الأحرف بسبب الثقل الناجم عن تقارب مخارجها، ومصداق ذلك هو مخالفة هذا الأصل في أول الآية، وموافقته في آخرها. ومن المهم أنه نبيّه إلى أن "التهذيب" في القرآن الكريم جاء "غير مقصود ولا متكلف؛ لكونه كلام قادر مطلق القدرة، وإنما هذا النظر وهذا التحرير بالنسبة إلى أعمالنا لنقصنا". (2)

قال ابن جني (392هـ): "أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصوّرة أو المستعملة فأكثره متروك للاستئصال، وبقيته ملحقه به ومُقفاة على إثره ... وكذلك متى تقارب الحرفان لم يُجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما، نحو: أرل ووتد ووطد. يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام... وكذلك الطاء والتاء هما أقوى من الدال ... وذلك لأن جرس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال. وأنا أرى أنهم إنما يقدّمون الأقوى من المتقاربتين من قبيل أن جمع المتقاربتين ينقل على النفس، فلما اعتزما النطق بهما قدّموا أقواهما لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى، والآخر أنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبيل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً، فقدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين". (3)

ومثّل د. كمال بشر لصفة التقابل بين أصوات العربية بالطاء والتاء، وذكر أنهما "صوتان يتفقان في المخرج وفي صفة الوقف والانفجار والهمس"، واستدرك -بعد- قائلاً: "ولكن عملية فسيولوجية معينة تحدث عند النطق بالطاء فتجعلها صوتاً مفخماً، وهذا الترخيم له دور ووظيفة، إذ هو الملمح الوحيد الذي يميز الطاء من التاء، ويمنح هذه الطاء كياناً خاصاً يستطيع أن تؤدي وظيفة لغوية تختلف عن تلك المدة التي للتاء"، ومثّل بكلمتين تضم كل منهما أحد الحرفين - أعني الطاء والتاء - فقال: "قارن (طاب) و(تاب)، كلمتان مستقلتان بمعنيين مختلفين، بسبب وجود الطاء المفخّمة في الكلمة الأولى والتاء المرقّقة في الثانية". (4)

ثم تحدّث عن نظام توزيع الأصوات على مدارج النطق في العربية فقال: "تجيء الأصوات المؤلفة للكلمة منسجمة متناسقة خالية من الثقل، ليس بينها تنافر يؤدي السمع، أو عدم انسجام يفقدها حلاوة النغم وحسن التلقي والقبول". وذكر بعضاً من الحروف المتنافرة وهي:

الحرف (ز) لا يأتي مع: (ظ) و(س) و (ص) و(ذ)، والحرف (ج) لا يأتي مع: (ق) و(ظ) و(ط) و(ع) و(ص)، والحرف (ح) لا يأتي مع (هـ)، والحرف (هـ) لا يسبق (ع)، والحرف (خ) لا يسبق (هـ). (5)

وأما إيجاز الحذف فمنه حذف المفعول به، ولهذا الحذف أغراض:

الغرض الأول: بيان حال الفاعل فقط، وفيه "لا يُعدى الفعل؛ فإن تعديته تنقص الغرض، ألا ترى أنك لو قلت: (فلان يعطي الدنانير) لما كنت إلا مبيّناً جنس ما يعطيه، لا مخبراً بأنه معطٍ في نفسه". (6)

وجعل من هذا الغرض إظهار المبالغة بسبب العموم الناتج عن حذف المفعول، ومثّل له بقول طفيل الغنوي (610هـ) مادحاً بني جعفر بن كلاب:

- (1) بديع القرآن 160.
- (2) السابق 158، 159.
- (3) الخصائص 54، 55/1.
- (4) دراسات في علم اللغة 195/1.
- (5) ينظر: دراسات في علم اللغة 196/1.
- (6) بديع القرآن 185.

جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَرًا جَبِينًا أَرْزَلْتُ \*\*\* بِنَا نَعْلَنَا فِي الْوَاطِئِينَ فَزَلَّتْ  
أَبْوَا أَنْ يَمْلُونَا وَلَوْ أَنْ أَمْنَا \*\*\* ثَلَاثِي الَّذِي لَأَقْوَهُ مَنَّا لَمَلَّتْ  
هُمُ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَالْجُؤُوا \*\*\* إِلَى حُجْرَاتِ أَدْفَاتٍ وَأَظَلَّتْ<sup>(1)</sup>

وأوضح المؤلف ذلك فقال: "فقد حذف المفعول المعين في أربعة مواضع من هذا الشعر من قوله:

"لملت" و"الجؤوا" و"أدفات" و"أظلت"، فإن الأصل: لملتنا والجؤونا وأدفاتنا وأظلتنا، إلا أنه جعل نفسه كالمتناسي حتى لم يقصد إلى مفعول البتة، وكان الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون إذا قلت: (قد مل فلان)، تريد أن تقول: دخله الملل من غير أن تخص شيئاً، بل لا تزيد على أن تجعل الملل من صفة<sup>(2)</sup>، و قال عبد القاهر الجرجاني (471هـ): "لا معنى للإيجاز إلا أن يُدل بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى"<sup>(3)</sup>.

وأضاف المؤلف مفسلاً: "ولما قال "لملت" أفاد العموم الذي تحصل به المبالغة... وكذلك قوله "والجؤوا" و"أدفات" و"أظلت"، كل ذلك يفيد العموم، ولو قال: (الجؤونا) و(أدفاتنا) و(أظلتنا) لم يفد إلا الخصوص، فتسقط المبالغة"<sup>(4)</sup>.

وتحدث عن ضابط هذا الحذف فأوضح: "أن العناية متى كانت متوفرة على مجرد إثبات الفعل -لا على أن يُعلم المفعول- فالأولى حذف المفعول"<sup>(5)</sup>، ومثّل له بقوله تعالى:- ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْتَفُونَ﴾<sup>(6)</sup>، وقدّر مفعول "يسفون" بأنه (أغنامهم ومواشيهم)، ومفعول ﴿تَدْوَدَان﴾ بأنه (غنمهما)، ثم ذكر العلة فقال: "والسبب ما قلناه من أن المقصود أنه كان في تلك الحالة من الناس سقياً ومن المرأتين دوداً"، وأضاف: "وقولهما ﴿لَا نَسْقِي﴾ أي لا يكون منا سقياً حتى يُصَدِّر الرَّعَاءَ، وأنه كان من موسى -عليه السلام- بعد ذلك سقياً، فأما ما كان المسقياً أغناماً أم إبلاً فخارج عن الغرض، وموهمٌ خلافه؛ لأنه لو قيل: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَدْوَدَان﴾ (غنمهما) جاز أن يكون لم ينكر مطلق الدود، وإنما أنكر دود الغنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر، كما أنك إذا قلت: (مالك تمنع أخاك؟) كنت منكرًا المنع المخصوص، لا من حيث هو منع، بل<sup>(7)</sup> من حيث هو منع الأخر"<sup>(8)</sup>.

الغرض الثاني: أن يكون المقصود ذكره، لكنك تحذفه لتوهم أنك لم تقصد ذكره، ومثّل له بقول

البحتري (284هـ):

شَجْوُ حُسَادِهِ وَغَيْظُ عِدَائِهِ \*\*\* أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ<sup>(9)</sup>

ثم شرح مراده فقال: "المعنى لا محالة أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره، ولكنه تغافل عن ذلك لأنه أراد أن يقول: إن فضائله يكفي منها أن يقع عليها بصر أو يعيها سمع، حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل، وأنه الشخص الذي ليس لأحد أن ينازعه فيها، فليس لهم أشجى من علمهم بأن ها هنا مبصراً وسامعاً"<sup>(10)</sup>.

(1) ديوان طفيل 130 (قسم: ما زوي لطفيل وليس في ديوانه، مع اختلاف بسير).

(2) بديع القرآن 185، وينظر (الإيجاز) عند السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) 356/1 وما بعدها: (الأصل الثاني من علم البيان).

(3) دلائل الإعجاز 462، وينظر: لباب الآداب 268/1، 269، لسان العرب 2242/24 (شرف)، صبح الأعشى 108/13.

(4) بديع القرآن 186.

(5) السابق 187، 186.

(6) القصص 22.

(7) زيادة مني اقتضاها المعنى.

(8) بديع القرآن 187.

(9) ديوانه: (الجوانب) 84/1، (الهندية) 81/2، (الصيرفي) 1244/2.

(10) بديع القرآن 187.

الغرض الثالث "أن يُحذف المفعول لكونه معلوماً بيّناً، مثل قولهم (أصغيت إليه)، وهم يريدون (أذني)، و(أغضيت عليه)، وهم يقصدون (جفني)، وقد يُضمر المضمَر بشرطية التفسير كقولهم (أكرمتني وأكرمني عبد الله)، بالرفع والنصب معاً، وعليه قوله -تعالى-: ﴿لَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>(1)</sup>، ومفعول المشيئة من حقه إذا كان أمراً عظيماً أو غريباً أن يُذكر ولا يُضمر في الكلام الأفسح، وإن لم يكن عظيماً ولا غريباً فالحذف أولى، مثال الأول:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ \*\*\* عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاخَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

لما كانت مشيئة الإنسان أن يبكي دماً عظيماً، كان الأولى التصريح به، ومثال الثاني قولك: (لو شئت خرجت)، ومنه قوله -تعالى-: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾<sup>(2)</sup>.

قال ابن الأثير (637هـ): "ولقد تكاثر هذا الحذف في (شاء) و(أراد) حتى إنهم لا يكادون "يُبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب.. على هذا الأسلوب جاء قول الشاعر: .."، وفي هـ: 2: "هو الخريمي، واسمه إسحاق بن حسان، ويكنى أبا يعقوب، وهو من العجم وكان مولى ابن خريم"<sup>(3)</sup>.

وعرض المؤلف لحذف المبتدأ فذكر قول الله -تعالى-: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾<sup>(4)</sup> فقال: "أي: هذه سورة"، وقوله -سبحانه-: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(5)</sup>، وأوضح أن المحذوف يجوز تقديره مبتدأ أو خبراً، "أي: أمثل قولنا طاعة وقول معروف، أو: طاعة وقول معروف أمثل"<sup>(6)</sup>، وقال أبو حيان (745هـ): "فجوزوا أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه سورة، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فيما أوحينا إليك، أو: فيما يُتلى عليكم"<sup>(7)</sup>، وقال في موضع آخر: "وقيل: "أولى" مبتدأ، و"لهم" من صلته، و"طاعة" خبر... والأكثر على أن "طاعة وقول معروف" كلام مستقل محذوف منه أحد الجزأين: إما الخبر وتقديره: أمثل، وهو قول مجاهد ومذهب سيبويه والخليل، وإما المبتدأ وتقديره: الأمر أو أمرنا طاعة... وقيل: "طاعة" صفة لـ"سورة"، أي: فهي طاعة، أي: مُطاعة، وهذا القول ليس بشيء لحيلولة الفصل الكثير بين الصفة والموصوف"<sup>(8)</sup>.

قال الزمخشري (538هـ): "سورة" خبر مبتدأ محذوف، و"أنزلناها" صفة، أو هي مبتدأ موصوف والخبر محذوف، أي: فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها"<sup>(9)</sup>.

وذكر المؤلف في هذا الباب مشكلين، يتعلقان بتقدير المحذوف، أحدهما في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزَيْرٌ لَنَا بِنُ اللَّهِ﴾<sup>(10)</sup>، وحدد السبب بقوله: "بإسقاط التثنية صورة ومعنى"، وذكر أن المقدر جعل مبتدأ -نارة- أي: هو عزير بن الله، وخبراً -أخرى- أي: عزير بن الله معبودنا<sup>(11)</sup>، وقال: "وهذا التأويل الأخير خطأ، فإنك قد علمت أنك إذا أخبرت عن مبتدأ موصوف بخبر فالتكذيب إنما ينصرف إلى الخبر، وتبقى الصفة على أصل الثبوت، وتصحيح هذه القراءة أن يقال: إن اليهود قد بلغوا في رسوخ اعتقادهم في هذا الشرك أنهم كانوا يذكرون هذا الذكر، كما إذا حاولت أن تصف قوماً بالعلو في حق صاحبهم فإنك تقول: (إنني أراهم قد اعتقدوا فيه أمراً عظيماً ثابتاً، يقولون: زيد الأمير)، وهذا التأويل إنما يستقيم إذا لم يُفد خبراً معيّنًا، ولكن تريد أنهم كانوا لا يخبرون عنه بخبر إلا كان ذكرهم أن هكذا هو"<sup>(12)</sup>.

- (1) النحل 9.
- (2) بديع القرآن 187، 188، والنص القرآني من سورة الأنفال 31.
- (3) المثل السائر 241/2، وينظر: ديوان المعاني 175/2.
- (4) النور 1.
- (5) محمد 22.
- (6) بديع القرآن 190، وينظر: تفسير البحر المحيط 392/6.
- (7) البحر المحيط 392/6.
- (8) السابق 81/8.
- (9) الكشاف 256/4.
- (10) التوبة 30.
- (11) ينظر: بديع القرآن 190.
- (12) السابق 191، وينظر: دلائل الإعجاز 375-384.

وقال أبو حيان (745هـ): "وقرأ عاصم والكسائي ﴿عَزِيزٌ﴾ منوناً على أنه عربي، وباقي السبعة بغير تنوين، ممنوع من الصرف للعجمة والعلمية كعاذر وعيذار وعزرائيل، وعلى كلتا القراءتين فـ﴿ابْنٌ﴾ خبر"، ثم ذكر أن من زعم أن الخبر محذوف "فقوله متمحل؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة النبوة إلى الله -تعالى-".<sup>(1)</sup>

وأعربها الزمخشري (538هـ) على أنها: "مبتدأ وخبر"، ثم ذكر القول بأن ﴿ابْنٌ﴾ وصف والخبر محذوف تقديره: معبودنا وحكم عليه بأنه "تمحلٌ عنه مندوحة".<sup>(2)</sup>

أقول:

أولاً: حذف المؤلف -رحمه الله- همزة الوصل من كلمة ﴿ابْنٌ﴾ وهي مثبتة في المصحف برواية قالون عن نافع التي يقصدها، وإثباتها ينفي كونها نعتاً لـ﴿عَزِيزٌ﴾ بل هي خبر للمبتدأ ﴿عَزِيزٌ﴾، فلا حاجة إلى تقدير مبتدأ ولا خبر؛ فإن أمامنا جملة اسمية بركنيتها، وهي في محل نصب على المفعولية لأنها مقول القول.

ثانياً: بهذا -أيضاً- يسقط رده لهذه القراءة المفهوم من قوله بعد ذلك "وتصحیح هذه القراءة...".

ثالثاً: أن المعنى الذي ذكره هو المفهوم من الآية، ولكن على الرسم والإعراب اللذين ذكرتهما.

والمشكل الآخر الذي ذكره المؤلف هو في توجيه قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ﴾<sup>(3)</sup> فقال: "ذهبوا في رفع "ثلاثة" إلى أنها خبر مبتدأ محذوف، والمعنى: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، وهو -أيضاً- باطل لانصراف التأكيد إلى الخبر فقط -كما بيّنناه-، والوجه أن يقال: الثلاثة صفة المبتدأ الأخير، والتقدير: (ولا تقولوا: لنا آلهة ثلاثة)، ثم حذف الخبر الذي هو (لنا) حذفاً (لنا) في قولك: (لا إله إلا الله)، فبقي (ولا تقولوا آلهة "ثلاثة" ولا إلهان)، فصحّ الفرق<sup>(4)</sup>، و"ثلاثة" عند أبي حيان (475هـ) "خبر مبتدأ محذوف، أي: الآلهة ثلاثة".<sup>(5)</sup>

أقول:

أولاً: أليس في قوله: "والتقدير: (ولا تقولوا: لنا آلهة ثلاثة) تعارض مع قوله في المشكل السابق: "إذا أخبرت عن مبتدأ موصوف بخبر فالتكذيب إنما ينصرف إلى الخبر، وتبقى الصفة على أصل الثبوت"، فالنهي -على هذا- منصرف إلى الخبر وهو (لنا) وحده، لا على المبتدأ (آلهة) ولا صفته (ثلاثة)، والذي يظهر لي أنه لا حاجة إلى ما ذهب إليه من تقدير، فالمراد هو إبطال كلامهم المتكون من جملة اسمية حذف مبتدؤها، وفي التهي عن الخبر المذكور نهى عن مبتدئه -أيضاً-، والأسلوب القرآني حريص أشد الحرص على توضيح قضية التوحيد في كل المواضع التي ذكرها فيها، وفي هذه الآية الكريمة نجد يقول بعد النص الذي أورده: "إنما الله إله واحد"، ولا أدري سبب تركه لهذا النص وهو يخدم المسألة التي يناقشها.

ثانياً: لعله نسي أن كلمة (آلهة) التي قدرها محذوفة -أيضاً- في الآية فلم ينص على حذفها.

ثالثاً: قال في آخر حديثه عن هذه المسألة: "واعلم أن القدر في هذا التأويل إنما يصح بناء على القول بدليل الخطاب".<sup>(6)</sup>

(1) تفسير البحر المحيط 32/5.

(2) الكشاف 33/3.

(3) النساء 170.

(4) بديع القرآن 191.

(5) تفسير البحر المحيط 417/3.

(6) بديع القرآن 191، والعجيب أنه لم يتوقف عنده.

**المطلب الخامس: الحروف:**  
**- باب انتلاف اللفظ من المعنى:**

عرّف المؤلف الباب بقوله: "أن تكون ألفاظ المعنى المراد بلائم بعضها بعضاً، ليس فيها لفظة نافرة عن أخواتها، غير لائقة بمكانها، كلها موصوف بحسن الجوار، بحيث إذا كان المعنى غريباً قحاً كانت ألفاظه غريبة محضة، وإذا كان المعنى مؤدباً كانت الألفاظ مؤدبة، وإذا كان المعنى متوسطاً كانت الألفاظ كذلك، وإذا كان غريباً كانت الألفاظ غريبة، وإذا كان متداولاً كانت الألفاظ معروفة مستعملة، وإذا كان متوسطاً بين الغرابة والاستعمال كانت ألفاظه كذلك".<sup>(1)</sup>

ثم مثّل له فقال: "ومن أمثلة هذا الباب قوله -تعالى-: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾<sup>(2)</sup>، فإنه -سبحانه- لمّا أتى بأغرب ألفاظ القسم بالنسبة إلى أخواتها فإن التاء أقل استعمالاً وأبعد من أفهام العامة، والباء والواو أعرف عند الكافة، وهي أكثر دوراناً على الألسنة واستعمالاً في الكلام- أتى -سبحانه- بأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار بالنسبة إلى أخواتها، فإن (كان) وما قاربها أعرف عند الكافة من "تفتأ"، وهم لـ(كان) وما قاربها أكثر استعمالاً منها، وكذلك لفظ "حرضاً" أغرب من جميع أخواتها من ألفاظ الهلاك، فاقترض حسن الوضع في النظم أن تجاوز كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة أو الاستعمال؛ توخياً لحسن الجوار، ورغبة في انتلاف المعاني بالألفاظ، ولتتعادل الألفاظ في قال الوضع وتناسب في النظم".<sup>(3)</sup>

قال ابن منظور (711هـ): "والتاء في القسم بدل من الواو... والواو بدل من الباء، تقول: تالله لقد كان كذا، ولا تدخل في غير هذا الاسم"<sup>(1)</sup>، ويقال: "نُهك فلان مرضاً حتى أصبح حَرَضًا، وهو المُشْفِي على الهلاك"<sup>(2)</sup>، وقال ابن يعيش (643هـ): "ف(كان) مقدّمة لأنها أم الأفعال؛ لكثرة دورها وتشعب مواضعها"<sup>(3)</sup>.

وقال أبو حيان (745هـ): "أقسموا بالتاء من حروف القسم لأنها تكون فيها التعجب غالباً".<sup>(4)</sup>

**- باب التوهيم:**

هو "أن يأتي المتكلم بكلمة يوهم ما بعدها من الكلام أن المتكلم أراد تصحيحها، وهو يريد غير ذلك"، ثم ذكر لهذا الباب ثلاثة أقسام، و أنه لم يظفر من القسم الأول بشيء في كتاب الله، ولكنه ظفر بشيء من القسم الثاني، "وهو ما يوهم أنه خارج عن قواعد العربية"<sup>(5)</sup>، يريد قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُولُوْكُمْ الْاَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُوْنَ﴾<sup>(6)</sup>.

ومهد لمقصوده بقوله: "وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر، من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المراد".<sup>(7)</sup>

ثم فصله فقال: "فإن المراد -الله أعلم- بشارة المسلمين بأن هذا العدو لا يُنصر أبداً ما قاتل المسلمين، ليتكامل سرور المسلمين بخذلان عدوهم في الحال وأبداً في المستقبل، ولو عُطف الفعل -على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة- لما أفاد سوى الإخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال، وفي زمن المقاتلة، ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال".<sup>(8)</sup>

(1) بديع القرآن 77.

(2) يوسف 85.

(3) بديع القرآن 77، 78.

(1) لسان العرب 410/5 (تا).

(2) أساس البلاغة 182/1 (حرض).

(3) شرح المفصل 90/7.

(4) تفسير البحر المحيط 327/5، وينظر: نقد الشعر 74، الطراز 80/3، خزنة ابن حجة 442/2، أنوار الربيع 485/1.

(5) بديع القرآن 131، 132، وينظر: بديع ابن منقذ 86، أنوار الربيع 444/1، 445.

(6) آل عمران 111.

(7) بديع القرآن 132.

(8) السابق نفسه.

ثم عرض للإعراب فقال: "فقد قال النحاة: إن الوجه في هذا الموضع أن يقال: هو عطف الجملة على الجملة، فإن التقدير: ثم هم لا يُنصرون... ولذلك عطف بـ"ثم" من دون حروف النسق، لما تدل عليه من التراخي والمهلة، ليأتي بعض الألفاظ ملائماً لبعض، فإن "ثم" دون حروف العطف ملائمة لما عطفته من الفعل الدال على الاستقبال".<sup>(1)</sup>

أقول: من المهم أن ندرك أن المخاطبين بهذه البشارة هم جيل الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وأي مجتمع يرغب في أن تشمله عليه أن يكون شبيهاً بهم، ولا أقول "مثلهم" فذلك دونه خرط القتاد.

وقد طرح الزمخشري (538هـ) أثناء حديثه عن هذه الآية أربعة تساؤلات وأجاب عنها: أولها عن علة ترك الجزم إلى الرفع، وثانيها عن دلالة الجزم، والثالث عما عطف عليه هذا الفعل المرفوع، والرابع عن معنى التراخي في (ثم)، كل ذلك بأسلوب السؤال والجواب الذي يشد الانتباه ويسهل التلقي، قال: "فإن قلت: هلاً جزم المعطوف في قوله "ثم لا يُنصرون"؟ قلت: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداءً، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا يُنصرون. فإن قلت: فأى فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قلت: لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقاتلتهم، كتولية الأدبار، وحين رفع كان نفي النصر وعداً مطلقاً، كأنه قال: ثم شأنهم وقصتهم التي أخبركم عنها وأبشركم بها بعد التولية أنهم مخذولون، منتف عنهم النصر والقوة، لا ينهضون بعدها بجناح، ولا يستقيم لهم أمر... فإن قلت: فما الذي عطف عليه هذا الخبر؟ قلت: جملة الشرط والجزاء، كأنه قيل: أخبركم أنهم إن يقاتلوك ينهزموا، ثم أخبركم أنهم لا يُنصرون. فإن قلت: فما معنى التراخي في "ثم"؟ قلت: التراخي في المرتبة؛ لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتولييتهم الأدبار".<sup>(2)</sup>

فدلالة "ثم" عنده هي التراخي في الإخبار بخذلان العدو مطلقاً بتأخيره على الإخبار بهزيمته، ولا شك في أن الخذلان المطلق أعظم من الهزيمة الوقتية، وسبق أن عرفنا أن دلالة "ثم" عند المؤلف هي التراخي المناسب للمضارع الدال على الاستقبال مطلقاً، وبذلك أستطيع أن أقرر ألا خلاف بينهما إلا من حيث اللفظ.

#### - باب الاستقصاء:

"وهو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً يقوله".<sup>(3)</sup>

ومثل المؤلف له فقال: "كقول البحرني في وصف الإبل التي براها السير والسرى، وأنصاها مكابدة جذب البزى، فقال فيها ما أجمع الناس على تقديمه في بابه، وهو قوله:

كَالْقَسِيِّ الْمُعْطَفَاتِ بِلِ الْأَسْ \*\*\* هُمْ مَبْرِيَّةٌ بِلِ الْأَوْتَارِ".<sup>(4)</sup>

وأوضحه ابن الأثير (637هـ) بقوله: "فشبهها أولاً بالقسي، ثم قال: بل كالأسهم؛ لأنها أبلغ في النحول من القسي، ثم قال: بل كالأوتار؛ لأنها أبلغ في النحول من الأسهم".<sup>(5)</sup>

ثم قال المؤلف في تبينه محسنات بدعية في هذا البيت: "ونسق جُمَل البيت بعضها على بعض بلفظة (بل) التي هي للإضراب، ليشير إلى أنه غلط أولاً في تشبيهها بالقسي، إذ كانت أنحف منها، فشبهها بالأسهم، ثم تبين أنه غلط -أيضاً- فانتقل إلى تشبيهها بالأوتار، ولذلك أضرب عن كل تشبيه كان أخذاً فيه، وأخذ في غيره".<sup>(6)</sup>

وقال الشاطبي (790هـ): "أن يكون ذكر الأول مقصوداً، ثم يضرب عنه إلى ذكر الثاني والحكم عليه، لقصد يقصده المتكلم في ذلك، كما تقول: زيد شجاع بل أسد، وهند بدر بل شمس".<sup>(7)</sup>

(1) بديع القرآن 132، 133، وينظر: أيضاً- 261-265.

(2) الكشاف 609/1، 610.

(3) بديع القرآن 247.

(4) السابق 247، 248.

(5) المثل السائر 241/4، وينظر: ديوان البحرني 987.

(6) بديع القرآن 248.

(7) المقاصد الشافية 146/5.

وأوضح صاحب (النحو الوافي) أن بدل الإضراب يسمى بدل البداء -أي: الظهور-؛ لأن المتكلم بعد أن ذكر الأول بدا له -أي: ظهر له- أن يذكر الثاني.<sup>(1)</sup>

#### - باب الانفصال:

عرّفه المؤلف فقال: "أن يقول المتكلم كلاماً يتوجّه عليه فيه دَخَلٌ، فلا يقتصر عليه حتى يأتي بما ينفصل به عن ذلك، إما ظاهراً أو باطناً يُظهِره التأويل".<sup>(2)</sup>

وذكر -رحمه الله- ستة أمثلة له، منها قوله -سبحانه-: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(3)</sup>، فقد قرأه أبو عمرو (154هـ) وابن كثير (774هـ) وحدهما برفع "رفث" و"فسوق" وتوניהما، أما "جدال" فقد وافق جمهور القراء ببنائها على الفتح اسماً لـ"لا" النافية للجنس، ووجّه المؤلف هذه القراءة بأن "حرف" "لا" التي وليها الاسمان الأولان غير "لا" التي وليها الاسم الثالث، فإن "لا" الأولى للنهي لا للنفي، والثانية للنفي، والمعنى: فمن فرض فيهن الحج فلا يكن رفثاً ولا فسوقاً، أي: لا يحدث منه ذلك، واستأنف بعد ذلك قوله "ولا جدال" لنفي الجدال، فنهى في الأول ونفى في الثاني.<sup>(4)</sup>

أقول: لدينا في هذه الآية الكريمة ثلاث لاءات، فأراد بـ"لا" الأولى التي للنهي اللاءين الأوليين الداخلين على "رفث" و"فسوق"، وأراد بـ"لا" الثانية التي للنفي "لا" الثالثة الداخلة على "جدال".

وقال الألويسي (1270هـ): "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو الأولين بالرفع حملاً لهما على معنى النهي، أي: لا يكونن رفثاً ولا فسوقاً، والثالث بالفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج، وذلك أن قريناً كانت تقف بالمشعر الحرام وسائر العرب يقفون بعرفة، وبعدما أمر الكل بالوقوف في عرفة ارتفع الخلاف فأخبر به".<sup>(5)</sup>

وقال البناء (1117هـ): "وقرأ 'فلا رفث ولا فسوق' بالرفع منوناً فيهما ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب"<sup>(6)</sup>، وقال العكبري (616هـ): "وقرئ برفع الأولين وتوניהما وفتح الأخير، وإنما فرق بينهما لأن معنى 'فلا رفث ولا فسوق': لا ترفثوا ولا تقسقوا، ومعنى 'ولا جدال' أي: لا شك في فرض الحج، وقيل 'ولا جدال' أي: لا تجادلوا وأنتم محرمون، والفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم".<sup>(7)</sup>

وقال ابن خالويه (370هـ): "يقرأ بالرفع والتنوين في الفسوق والرفث فقط، وبالنصب وترك التنوين في الجميع، فالحجة لمن نصب أنه قصد التبرئة بـ"لا" في الثلاثة، فبنى الاسم مع الحرف فزال التنوين للبناء، والحجة لمن رفع الرفث -وهو الجماغ- والفسوق -وهو الخروج عن الحد- أنهما قد يكونان في حال من أحوال الحج، فجعل "لا" بمعنى (ليس) فيهما، ونصب الجدال في الحج على التبرئة؛ لأنه يريد به المراء والشك في تأخيرته وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها".<sup>(8)</sup>

وقال الزمخشري (538هـ): "وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع والآخر بالنصب؛ لأنهما حملاً الأولين على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونن رفثاً ولا فسوقاً، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال، كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج".<sup>(9)</sup>

(1) ينظر: 671/3 هـ-3.

(2) بدیع القرآن 326.

(3) البقرة 196.

(4) بدیع القرآن 339.

(5) روح المعاني 86/2.

(6) إتحاف فضلاء البشر 433/1.

(7) التبيان 161/1.

(8) الحجة في القراءات السبع 94.

(9) الكشاف 407/1، وينظر: إعراب القرآن للنحاس 295/1، 294، تفسير القرطبي 409/2، 410، تفسير البحر المحيط 100-96/2، التحرير والتنوير 233/2، 234.

## - باب الإبداع:

هو "أن تكون كل لفظة من لفظ الكلام على انفرادها متضمنة بديعاً أو بديعَيْن، بحسب قوة الكلام وما يعطيه معناه، بحيث يأتي في البيت الواحد والجملة الواحدة عدة ضروب من البديع، ولا تخلو لفظة منه من بديع".<sup>(1)</sup>

ومثّل له بآية واحدة من كتاب الله؛ لأنه لم يجد غيرها، وقد صرّح بذلك فقال: "وما رأيت ولا رويت في الكلام المنثور ولا الشعر الموزون كآية من كتاب الله -تعالى-، استخرجت منها أحداً وعشرين ضرباً من البديع، وعددها سبع عشرة لفظة، وهي قوله -تعالى-: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاؤُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾".<sup>(2)</sup>

ووجدت المؤلف يتحدث في الضرب البديعي الحادي عشر وهو (الانفصال) في كلمة "القوم" عن إحدى اللامات في النحو وهي اللام العهدية حيث قال: "فإن لقائل أن يقول: إن لفظة (القوم) مستغنى عنها، فإنه لو قيل: (وقيل بُعداً للظالمين) لتم الكلام، والانفصال عن ذلك أن يقال: لمّا وقال -سبحانه- قبل ذلك مخاطباً لنوح -عليه السلام-: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾"<sup>(3)</sup>، فاقتضت البلاغة أن يُؤتى بلفظة القوم التي آلت التعريف فيها للعهد، ليتبين أنهم القوم الذين تقدّم ذكرهم في قوله -تعالى-: ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ...﴾"<sup>(4)</sup>

و(أل) المعرفة نوعان: عهدية وجنسية، والعهدية هي "التي تدخل على النكرة فتقيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً"، والعهد فيها ثلاثة أضرب هي: ذكريٌّ وذهنِيٌّ أو علميٌّ وحضوريٌّ<sup>(5)</sup>، ومثّل ابن مالك (672هـ) للذكري بقوله -تعالى-: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا. فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾<sup>(6)</sup>، وللذهني أو العلمي بقوله -تعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(7)</sup>، ومثال الحضوري: رأيت الضارب الذي رأيت، والمكرم الذي أكرمت.<sup>(8)</sup>

## المطلب السادس: الأفراد والجمع:

## - باب التنكيت:

عرّفه بـ"أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون غيره مما يسد مسدّه لأجل نكتة في المذكور ترجّح مجيئه على سواه".<sup>(9)</sup>

ومن أمثلة المؤلف في هذا الباب قول الله -سبحانه-: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ نُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾<sup>(10)</sup>، فتحدث المؤلف عن الفرق بين الكلمات القرآنية المعيرة عن سكن وخلود أهل الجنة وأهل النار أفراداً وجمعاً فقال: "فالنكتة التي من أجلها جاءت الجنات بلفظ الجمع والخالد فيها بلفظ الجمع، ولفظ النار بلفظ الواحدة والخالد فيها بلفظ الواحدة أن أهل الطاعة فيها وفوا بالطاعات؛ ولذلك قال -سبحانه وتعالى-: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾"<sup>(11)</sup>، لكل أهل الطاعة وإن تعددت طاعاتهم، وتفاوتت درجاتهم، فكلهم خالدون، بدليل قوله -تعالى-: ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾"<sup>(12)</sup>، وإن تعددت المساكن؛ فلهذا أتى لفظ مساكن أهل الطاعة مجموعاً،

(1) بديع القرآن 340، وينظر: خزانه ابن حجة 291/2، أنوار الربيع 429/1، 430.

(2) السابق الأول نفسه، والنص القرآني من سورة هود 44.

(3) هود 37.

(4) بديع القرآن 341، والنص القرآني من سورة هود 38.

(5) ينظر: النحو الوافي 423/1-425.

(6) المزمل 15، 16.

(7) المائدة 4، وينظر: شرح التسهيل 257/1، همع الهوامع 258/1، 259.

(8) ينظر: رصف المباني 77.

(9) بديع القرآن 212.

(10) النساء 13، 14.

(11) الزخرف 31.

(12) الحج 48.

وأنت هبنتهم بالخلود مجموعة -أيضاً-. ولما كان المُخَلَّدون في النار فرقة واحدة كان مسكنهم واحداً، فاقتضت البلاغة مجيء مسكنهم بلفظ الوحدة، وصفة خلودهم بلفظ الوحدة، كما اقتضت صفة أهل الطاعة لفظ الجمع، ومسكنهم كذلك. وإنما قلت: إن مسكن أهل الخلود في النار واحد لقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾<sup>(2)</sup>، والمنافقون كفار في الحقيقة؛ لأن ما أظهروا من الإيمان غير معتد به لمخالفته ما يبيطون"<sup>(3)</sup>.

قال أبو حيان (745هـ): "وأفرد "خالداً" هنا وجمع في "خالدين" لأن أهل الطاعة أهل الشفاعة، وإذا شفع في غيره دخلها، والعاصي لا يدخل الناس به غيره، فبقي وحيداً"<sup>(4)</sup>.

قلت: لعل فيها إشارة إلى الحالة النفسية لكلا الطرفين، فإن التجمع في النعيم أدعى إلى زيادة سعادتهم وسرورهم، وفي المقابل يكون الانفراد في العذاب أشد إيلاماً، فالإنفراد يوحى بالشعور بأنه وحيد في النار!

وقد نظرت في كتاب الله فوجدت حديثه عن خلود أهل الجنة وأهل النار على النحو الآتي:

1- جاء الخلود لأهل الجنة وأهل النار بلفظ الجمع في مواضع، منها قوله -سبحانه-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ . إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ . جَزَاءُ هُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾<sup>(5)</sup>.

2- جاء الخلود لأهل الجنة بلفظ الجمع ولو جاء قبله الإفراد كما في قوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقاً﴾<sup>(6)</sup>.

3- لم يأت الخلود بلفظ المفرد إلا لأهل النار، من ذلك آية النساء التي مرت، وقوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ﴾<sup>(7)</sup>.

ومن أمثله التي ذكرها المؤلف -أيضاً- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ . وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(8)</sup>، وذكر أن "مدة مقام الرسول -صلى الله عليه وسلم- في المخاطبين منقسمة على الحال والاستقبال وكذلك مدة الاستغفار"<sup>(9)</sup>، وقد وعد القرآن الكريم بامتناع عذابهم في زمينين أحدهما مدة مقام الرسول -صلى الله عليه وسلم- فيهم، وتشمل الحال وطرفاً من الاستقبال، والآخر هو مدة استغفارهم، وبقي الثالث وهو بقية الاستقبال، والرابع وهو الماضي، فقال المؤلف عنهما: "ولما كان الرابع الذي أمر الخبر به نفي تعذيبهم في الماضي والحال دون الاستقبال، فإن الخبر الصادق قد أخبر بعذابهم في الاستقبال حيث قال: "وما لهم ألا يعذبهم الله"، اقتضت البلاغة مجيء الفعل المضارع الدال مع الإطلاق -على الزماتين مع القرينة على أحدهما، بحسب ما يدل عليه واقترن به قوله -تعالى-: ﴿وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾<sup>(10)</sup>، فأفاد دلالاته على الحال دون الاستقبال، ونفي حصول العلم بنفي تعذيبهم فيما مضى من الزمان قبل نزول الآية، فأتى -سبحانه- بصيغة اسم الفاعل المضاف ليدل على الماضي، فاقتضى حُسن الترتيب أن يقدم صيغة الفعل لدالاتها على الحال الذي هو مدة مقام الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن نفي العذاب فيها هو الأهم"<sup>(11)</sup>.

وذكر القرطبي (671هـ) أن الاستغفار -وإن وقع من الفجار- يُدفع به ضرب من الشرور والإضرار، وأن رجلاً من العرب قال: كان لي أمانان، فمضى واحد وبقي الآخر.<sup>(12)</sup>

(1) النساء 144.

(2) النساء 139.

(3) بديع القرآن 213، 214.

(4) تفسير البحر المحيط 200/3، وينظر: بديع ابن منقذ 56، خزائن ابن حجة 307/2، أنوار الربيع 435/1، 436.

(5) النبينة 6-8.

(6) الطلاق 11.

(7) التوبة 63.

(8) الأنفال 33، 34.

(9) بديع القرآن 215.

(10) الأنفال 33.

(11) بديع القرآن 215، 216.

(12) ينظر: تفسير القرطبي 497/9، تفسير البحر المحيط 483/4، 484.

### المصادر والمراجع

- \*\* القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع.
- 1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ويُسمَّى (منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات)، للبناء (ت1117هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
  - 2- الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/1974م. (د. ط.)
  - 3- أساس البلاغة، للزمخشري (538هـ)، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
  - 4- الأصول في النحو، لابن السراج (ت هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م.
  - 5- إعراب القرآن، للنحاس (338هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
  - 6- إعراب القرآن الكريم وبيانه، لدرويش (1403هـ)، دار اليمامة، دمشق، ط4، 1415هـ.
  - 7- الأعلام، للزركلي (1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
  - 8- أنوار الربيع في أنواع البديع، لابن معصوم (1119هـ)، تحقيق شاكِر هادي شاكِر. (د. ط. ت.)
  - 9- الإيضاح في علوم البلاغة، للزويني (739هـ)، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.
  - 10- البداية والنهاية، لابن كثير (774هـ)، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
  - 11- البديع في نقد الشعر، لابن منقذ (584هـ)، تحقيق د. أحمد بدوي و د. حامد عبد المجيد، مراجعة: أ. إبراهيم مصطفى، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر. (د. ط. ت.)
  - 12- بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري (654هـ)، تحقيق د. حفني محمد شرف، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1972م.
  - 13- البلاغة، للمبرد (285هـ)، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1405هـ/1985م.
  - 14- البلاغة الاصطلاحية، د. عبده عبد العزيز قلقيلة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1412هـ/1992م.
  - 15- البلاغة العالية، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، الجماميز، ط2، 1411هـ/1991م.
  - 16- البلاغة الواضحة، لعلي الجارم، دار المعارف، القاهرة. (د. ط. ت.)
  - 17- البيان والتبيين، للجاحظ (255هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/1998م.
  - 18- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية. (د. ط. ت.)
  - 19- التبيين في إعراب القرآن، للعكبري (616هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر الحلبي وشركاه. (د. ط. ت.)
  - 20- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع (654هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة. (د. ط. ت.)
  - 21- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م.
  - 22- تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور (1393هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م. (د. ط.)
  - 23- تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود (982هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، 1971م. (د. ط.)
  - 24- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، للطبري (310هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1422هـ/2001م.
  - 25- تفسير الفخر الرازي (604هـ) -المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب-، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1401هـ/1981م.

- 26- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، لمحمد رشيد رضا (1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990م. (د. ط.)
- 27- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (774هـ)، تحقيق مصطفى السيد محمد وآخرين، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ط1، 1421هـ/2000م.
- 28- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- 29- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، للقرطبي (671هـ)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م.
- 30- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (370هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ.
- 31- حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1387هـ/1967م.
- 32- خزنة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (837هـ)، تحقيق عصام شغيو، دار ومكتبة الهلال ودار البحار، بيروت، 2004م. (د. ط.)
- 33- الخصائص، لابن جني (392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1952م.
- 34- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. (د. ط. ت.)
- 35- ديوان البحزري (284هـ):  
 \* طبعة (الجوائب)، القسطنطينية، ط1، 1300هـ.  
 \* الطبعة (الهندية)، إشراف عبد الرحمن البرقوقي، ط1، القاهرة، 1329هـ/1911م.  
 \* بتحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف/ القاهرة، ط3، 1963م.
- 36- ديوان طفيل الغنوي (610هـ)، شرح الأصمعي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1997م.
- 37- ديوان المعاني، للعسكري (395هـ)، مكتبة القدس، القاهرة، 1352هـ. (د. ط.)
- 38- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (702هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ. (د. ط.)
- 39- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (د. ط. ت.)
- 40- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (463هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.
- 41- شرح التسهيل، لابن مالك (672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. (د. ط. ت.)
- 42- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي (972هـ)، تحقيق د. المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م.
- 43- شرح المفصل، لابن يعيش (643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية. (د. ط. ت.)
- 44- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للمؤيد بالله (745هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ.
- 45- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق (463هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، القاهرة، ط5، 1401هـ/1981م.
- 46- فوات الوفيات، لابن شاکر (764هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1973، 1974م.
- 47- كتاب دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (471هـ)، علق عليه محمود محمد شاکر، مكتبة الخانجي، القاهرة. (د. ط. ت.)
- 48- كتاب صبح الأعشى، للقلقشندي (821هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1340هـ/1922م. (د. ط.)
- 49- كتاب الصناعتين الكتابية والشعر، لأبي هلال العسكري (395هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ. (د. ط.)
- 50- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها، للسُرْمَرِي (776هـ)، تحقيق د. أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، 1412هـ/1992م.

- 51- لباب الآداب، لابن منقذ (584هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة، 1354هـ/1935م. (د. ط.)
- 52- لسان العرب، لابن منظور (711هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط5. (د. ت.)
- 53- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير (637هـ)، تحقيق د. أحمد الحوفي وآخر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة. (د. ط. ت.)
- 54- المحاسن والأضداد، للجاحظ (255هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م.
- 55- المحاسن والمساوي، للبيهقي (320هـ تقريباً)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1969م. (د. ط.)
- 56- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (542هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م.
- 57- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري (749هـ)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1423هـ.
- 58- مفتاح العلوم، للسكاكي (626هـ)، ضبطه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.
- 59- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (790هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م.
- 60- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغرى بردى (874هـ)، دار الكتب، القاهرة. (د. ط. ت.)
- 61- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط3. (د. ت.)
- 62- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر (327هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت. (د. ط. ت.)
- 63- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م.
- 64- وفيات الأعيان، لابن خلكان (681هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م. (د. ط.)

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
3-2	أولاً / التمهيد
18-4	ثانياً / الدراسة التطبيقية
7-4	المطلب الأول: الإعراب والمعنى
4	- باب المواردية
5	- باب الاتساع
5	- باب الإيضاح
7-6	المطلب الثاني: التتكير
6	- باب الإيجاز
8-7	المطلب الثالث: الضمير
7	- باب جمع المختلفة والمؤتلفة
12-8	المطلب الرابع: المفعول به
8	- باب التهذيب
16-13	المطلب الخامس: الحروف
13	- باب ائتلاف اللفظ من المعنى
13	- باب التوهيم
14	- باب الاستقصاء
15	- باب الانفصال
16	- باب الإبداع
18-16	المطلب السادس: الأفراد والجمع
16	- باب التتكير
22-19	المصادر والمراجع
23	المحتويات